

فإن مسألة صيغ المصادر ودلائلها، سواء المصادر السمعافية أو القياسية، تُعد من القضايا المحورية في علم الصرف العربي، لما لها من أثر كبير في فهم بنية الكلمة العربية ومعانيها. فالمصدر هو الأصل الذي تتفرع منه الأفعال والمشتقات المختلفة، وهو حلقة الوصل بين المبني والمعنى. وقد أولى علماء العربية هذه الظاهرة اهتماماً بالغاً؛ لما تحمله من تنوع في الصيغ والدلائل، إذ إن كل صيغة مصدرية ما يقابلها من دلالة محددة تتعكس على استعمالها في السياق. ويمكن القول إن دراسة صيغ المصادر تُظهر العلاقة الوطيدة بين الشكل الصرفي والمعنى الدلالي. فبعض المصادر تأتي قياسية وفق أوزان محددة يمكن رد الأفعال إليها واشتقاق مصادرها منها، خاصة في الأفعال الرباعية والخمسية والسداسية. فهي الأكثر تنوعاً وغزارة في صيغ مصادرها، إذ يأتي بعضها قياسياً على أوزان معروفة مثل " فعل" و " فعلٌ" ، وبعضها سماعياً مما يُنقل عن العرب ولا يُقاس عليه. وقد اعنى عدد من العلماء والمحققين المعاصرين بهذه الظاهرة الصرفية، ومنهم الدكتور رمضان عبد التواب الذي عرّف المصدر بأنه "الاسم الدال على الحدث مجرداً عن الزمان" (عبد التواب، والدكتور تمام حسان الذي أكد أن المصدر "اسم يدل على حدث مجرد من الزمان والمكان") (حسان، وتبرز أهمية هذا البحث في تتبع صيغ المصادر الأفعال الثلاثية، وبيان ما جاء منها قياسياً بحسب القواعد الثابتة التي قررها سيبويه وأبن مالك وغيرهما، وما جاء سماعياً كما ورد عن العرب، مع توضيح دلالات هذه الصيغ في سياقاتها المختلفة). وقد ظهر أن الأوزان تتباين من حيث ثبات المعنى وتتجدد، فمثلاً: صيغة فعل تدل غالباً على مجرد الحدث، وفعلٌ تفيد كثرة وتكراراً، وإذاء هذا التنوع الصرفي والدلالي، تصبح دراسة المصادر مجالاً ثرياً يكشف عن خصوصية العربية ودقة نظامها الصرفي،